PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Tahrir**
DATE:	**14-June-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**120,000**
TITLE :	**Ministries of Finance and Petroleum Dispute Over Energy Subsidy Delays General Budget Approval**
PAGE:	**04**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Amira Gad**

خلاف «المالية» و«البترول» على دعم الطاقة يؤجل إقرار الموازنة العامة

مصادر: وزراء المجموعة الاقتصادية يعترضون على خفض الدعم.. وخبراء: ضرورة ملحة

كتبت- أميرة جاد:

١٥ يومًا هى الحد الزمنى الفاصل بين موازنة العام المالى الحالى والعام المالى الجديد، الذى يبدأ فى اول يوليو المقبل، وإلى الآن لم تعرض الموازنة على رئيس الجمهورية، ولم تنته من إعدادها وزارة المالية بالمخالفة للدستور، الذى ينص على حتمية عرض الموازنة العام على الرئيس فى غياب مجلس الشعب فى مارس، وهو ما لم يحدث حتى الآن.

مصادر حكومية، طلبت عدم ذكر اسمها، كشفت لـ«التحرير» أن عجز الموازنة هو سبب التأخير حتى الآن، لافتا إلى أن المستهدف عدم تجاوز عجز الموازنة الكلى مستوى ٩,٥٪ – ١٠٪ من الناتج المحلى خلال عام ٢٠١٥/ ٢٠١٦، بانخفاض نحو ١٪ عن المتوقع للعام الحالى، بحيث يستمر فى الانخفاض التدريجى لنحو ٨٪ – ٨,٥٪ فى عام ٢٠١٨/ ٢٠١٩، ما يسهم فى تراجع مستويات الدين العام إلى نحو ٩٢٪ من الناتج المحلى خلال العام المقبل، ومع استهداف تخفيض الدين إلى نسبة تتراوح بين ٨٠٪ و٨٥٪ خلال عام ٢٠١٨/ ٢٠١٩، وهو ما يتطلب تحقيق معدلات نمو اقتصادى لا تقل عن مستوى ٤,٥ – ٥٪، وبحيث ترتفع إلى نحو ٦٪ – ٧٪ فى عام ٢٠١٨/ ٢٠١٩، مع استهداف خفض معدلات البطالة بنحو ١٪ لتصل إلى ١١,٩٪ فى عام ٢٠١٥/ ٢٠١٦، ثمّ تنخفض تدريجيا إلى أقل من ١٠٪ بحلول عام ٢٠١٨/ ٢٠١٩.

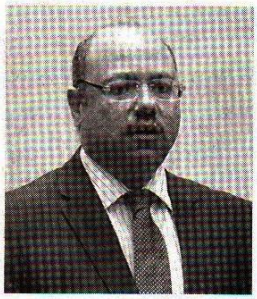

هانى قدرى

المصادر أوضحت أن الخفض التدريجى للموازنة العامة يستلزم بالتبعية خفض بنود الإنفاق العام، وأهمها دعم الطاقة، وهو الأمر الذى يستلزم بالتبعية رفع أسعار الوقود، خصوصا البنزين الذى يلتهم الجزء الأكبر من الدعم، وهو الأمر الذى يعترض عليه بعض أعضاء المجموعة الاقتصادية بمجلس الوزراء، ومنهم وزير البترول، ما يؤخر عرض الموازنة العامة على الرئيس حتى الآن.

أحد المصادر أفاد بأن رفض وزير البترول خفض الدعم المقدم للطاقة، يستند إلى توقع للوزير بانخفاض فاتورة دعم المواد البترولية بنهاية العام المالى الحالى بنحو ٣٠ مليار جنيه، مقارنة بتقديرات الموازنة فى العام المالى الحالى، لتتراوح قيمة دعم المواد البترولية بين ٧٠ و٧٥ مليار جنيه.

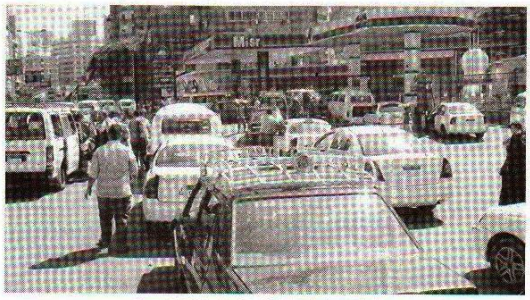

مخاوف من رفع أسعار الوقود فى الموازنة الجديدة

مصدر حكومى مسؤول بوزارة البترول قال لـ«التحرير» فى تصريحات سابقة «الحكومة تعتزم حاليا استكمال خطة إعادة هيكلة دعم المواد البترولية مع بداية العام المالى القادم، وذلك من خلال سيناريوهين يسيران مع بعض بالتوازى، الأول يتمثل فى استكمال منظومة توزيع المواد البترولية على المواطنين من خلال الكروت الذكية، والثانى يتمثل فى زيادة أسعار المواد البترولية.

وحسب المصدر، الذى طلب عدم نشر اسمه، فإن «الحكومة تدرس حاليا تحديد قيمة زيادة أسعار المواد البترولية مع بداية العام المالى القادم» كما كان مقررا خلال بداية العام الحالى، لكن تختلف قيمة زيادة الأسعار على الخطة المعدة مسبقا، نتيجة انخفاض أسعار البترول العالمية، تبعا للمصدر، مشيرا إلى أن الزيادة المتوقع إقرارها على المواد البترولية خلال العام المالى المقبل تتراوح بين ٤٠ و٦٠ قرشًا، مؤكدا أنه لم يتم بعد الاتفاق على الزيادة.

وكانت وزارة البترول والثروة المعدنية، قد قدرت مخصصات دعم المواد البترولية خلال العام المالى القادم بنحو ٨٦ مليار جنيه، «إلا أن الحكومة ترغب فى خفض المخصصات إلى ٧٦ مليارا، استكمالا لخطة هيكلة دعم الطاقة»، وفقًا للمصدر.

ووافقت وزارة المالية على احتساب متوسط سعر برميل البترول خلال موازنة العام المالى القادم، عند ٧٥ دولارا، بدلا من ٧٠ دولارا، كانت «المالية» ترى أنه السعر المناسب.

وخفضت الحكومة مخصصات دعم المواد البترولية خلال موازنة العام المالى الحالى، لتصل إلى ١٠٠,٣ مليار جنيه، مقابل ١٢٦,٨ مليار جنيه خلال العام المالى الماضى.

وتسعى الحكومة إلى تحرير أسعار المواد البترولية خلال خمس سنوات، حيث رفعت أسعار الوقود خلال بداية شهر يوليو الماضى، بقيم تتراوح ما بين ٧٠ قرشا إلى ٧٥ قرشا، وزاد سعر لتر بنزين ٨٠ بنحو ٧٠ قرشا ليصل إلى ١,٦٠ جنيه للتر، كما زاد سعر لتر السولار بنفس القيمة ليصل إلى ١,٨٠ قرش للتر، فى حين ارتفع سعر لتر بنزين ٩٢ بقيمة ٧٥ قرشا ليصل إلى ٢,٦٠ قرش.

وانخفضت فاتورة دعم المواد البترولية خلال النصف الأول من العام المالى الحالى، بنحو ٣٠٪، لتبلغ نحو ٤٥ مليار جنيه، مقابل ٦٤,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى الماضى.